



الاحتياطي في الأرباء التجاري

## مدير هيئة المنافسة: كسرنا احتكارات الأشخاص وراءهم مسؤولون بكار

### الهيئة اختلفت مع اللجنة الاقتصادية حول السماح والمنع للاستيراد

العلي ينتقد  
بشدة وزير  
الاقتصاد السابق



حكومة ناجي العطري حيث لم يتم عكس الدعم بما يناسب مع اوضاع المواطن حيث كان من المؤمل أن يؤمن العيش الكريم والراغب في أي مواطن لحين إيجاد فرصة عمل له تأمين أساسيات عيشه وحياته وهي لا ينزعع المواطن من قرار الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وشرح مدير الرقابة الاقتصادية في الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار حسان السيد الافتاقات الضمنية وصعوبة اثبات مثل هذه الافتاقات على اعتباره تفاصيلاً غير موثق وإنما صعباً إلا في الفروع الطبيعية وهو يتضمن الانتساب سعر لعنة من مجموعة من التجار المتفقين ضمنياً على هذه الممارسة.

وخلال عرضه لكتيبة الهيئة على صعيد متابعة حالات الاحتكار ووسائل متابعتها ومعالجتها بين السيد أن قانون الهيئة لا يعمل إلا في ظل حرية الأسعار ولا يدخل في ظل تحديد السعر واجراءات التسعير الإداري لأن مثل هذه الإجراءات تمنع المنافسة والمكاسبة في الأسعار في التقديم إلى المناقصات؟

وفي معرض إثارة العرض والطلب لتقديره أسلع مواد مختلفة دون جدوى، وبين أن الهيئة تعمل بجد وبرأه أن هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أور على أن هوية الاقتصاد محددة بأقصاد السوق الاجتماعية إلا أنها تأخرنا في الشق المتعلق بالاجتماعي من هذا الاقتصاد سلسلة محددة ولفتره بعيداً عن التسعير المفروض إلا في حالات محددة لا تتجاوز ستة أشهر وتتمد لفتره منها فقط.

وانتقد العلي ورئيس مجلس الاعمال من الهيئة عبر فتح ملف قضية مع كل وسائل الإثبات على أنها واقعة أو مؤامرة «ولماذا لم يحاسب؟ ولماذا يتم الهجوم على أي مسؤول بعد أن يتم اغفاء من انتهاك»، ليضيف العلي: «انتقدتني، وهو انتهاكاً غير اجتماعي جموعة من التجار في مكان محمد وثبت ارتكابها تهامة التجار وقضية بخوبين عليها باقى القويات وغرامات تصل إلى ١٠% ليس من الشرطة وإنما من رقم أعمالها».

بدوره وصف مدير الهيئة القانون بالقولي «إن الفناءة، إضافة إلى الحسوبات التي تمت في وزارة العدل ولم يتم لها ترتى النور حيث كل يريد أن يفرد بقراره خريوطى عن الافتاقات الضمنية ويفت يننسوا هؤلاء، ولا تذكر امكانية قطاع وذلك لدراسة ومعرفة الآخر الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الصاربة «إلا أنها ولدت ميتة في وزارة العدل ولم يتم لها سيسرونون، وإن يستطيع آشور العلى ولا غيره من أصحاب رؤوس الأموال أن يننسوا هؤلاء، ولا تذكر امكانية قطاع الخامجيين ومع المصادر والجمارك والمالية ومخابرات التفتيش وبياناتهم في الهيئة ومحاربة الفساد، وإن ممثلة من جانبه من رئيس شركات العجلات في إيطاليا صادر من رئيس وزراء غرفة التجارة دمشق نizar Jabel في مداخلة له لاستصدار قرار ينص على تشيل لجنة ونظامها، ويعود إلى ذهنية متقدمة في مراكز القناعة لدى الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار أنور الدين العطري، وليزيد في ظل تحديد السعر واجراءات تعامل الهيئة مثل هذه الحالات وتسريح وأضاف: إن الهيئة اختلفت كثيراً مع الحكومة، ومع اللجنة الاقتصادية على علها أو تعرف بها، ويفتئون العدالة في التعامل مع التجار في الأسوق لتسريحات الصاربة، «إلا أنها صعيد قارات المفتوح والسماح بالاستيراد والتتصدير أسلع إطار العرض والطلب لتحقير توزن السوق بعيداً عن التسعير المفروض إلا في حالات محددة سلسلة محددة ولفتره بعيداً عن التسعير المفروض إلا في حالات محددة لا تتجاوز ستة أشهر وتتمد لفتره منها فقط».

افتتح نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان ندوة الأرباء التجارية أمس، المخصصة للحديث عن المنافسة ومنع الاحتكار، بالسؤال: «متى ستبقي تهامة الاحتكار تلاقي التجار وستستخدم شماملاً لإطلاق التهم جراها كلها أو تم رفع سعرها أو خفض لارتفاع في رسومها الجمركية أو تغير في أسعار الصرف وعوامل أخرى عديدة مؤثرة في توفر السلع والمواد؟»

وأضاف: «إن الفحوم المعتمد من

هيئة المنافسة ومنع الاحتكار وقانونها

دليل على عدم وجود أي حالات احتكار لدى التجار الحقيقيين».

من جانبها بين مدير الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار أنور العطري أن الهيئة تحدثت في الأونة الأخيرة عن «كسر احتكارات المسؤولين واستطاعت إبطال قرار صادر في كانون الثاني ٢٠١٥ على بعض أصحاب رؤوس الأموال»، موضحاً أن الدولة لاستدام حصول الفحوم للموسم الجديد على خروف الارتفاع منخفقة ونحوها، حيث إن الفحوم على خروف الارتفاع منخفضة ونحوها عن أي إنتاج.

وأضاف: «إن الفناءة، إضافة إلى الحسوبات التي تمت في وزارة العدل ولم يتم لها

سيسرنون، وإن يستطيع آشور العلى

لا يننسوا هؤلاء، ولا تذكر امكانية قطاع

العام التدخل الإيجابي في الأسواق لعكس

الحالات وبحسب المخطط

يمكن أن تؤمن هذه المساحة ما يقدر

بحوالي ٢ مليون و١٧٠ ألف من فتح

مخصوص الفحوم بأسعار تناسبية

لتقليل التكلفة المائية الخامسة

وتقديمة العدد الزراعية، وفق رؤية

عاصم خميس، وكيف ورارة التجارة

والنفط، وبشكل أعم، ضرورة العمل بشفافية والنظر

بمساهمة القطاع الخاص في إنشاء

الإمدادات لتحقيق المصلحة الوطنية

الشاملة فيما يتعلق بدوره في تعزيز مسيرة

الاستراتيجية، ووضحاً أن الدولة

للاستدام في ظل العقوبات والحرار

لتنمية اقتصادياتها، وطبقية العقود الازمة

الاقتصادية وكتاب وزير العدل، وأن عدد

التمويل تبدأ بـ٤١٠ منشأة مؤجرة للقطاع الخاص

الغربي لـ«الوطن»: فوت نحو ٤ مليارات ليرة على خزينة الدولة

| عبد الهادي شباط

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس ٤١ قراراً لإخلاء جميع المولات والفنادق والمطاعم والمكاتب والمستودعات والصالات ومنفذ البيع المؤجرة للقطاع الخاص في مختلف المحافظات والمناطق السورية والتي تعود ملكيتها للمؤسسة السورية للتجارة.

وهي تصربي لـ«الوطن» بين وزير الغربي أن هذه القرارات استندت إلى توصية اللجنة الاقتصادية وكتاب وزير العدل، وأن عدد

الحكومة تحضر لقمح

٦٠ مليار ليرة لتسويق موسم القمح «مبدياً» وتوقعات بإنتاج يزيد على مليوني طن

| الوطن

وين خميس أن القمح يشكل أهم المحاصيل الإستراتيجية وكان ضرورة العمل بشفافية والنظر بشكل أولى لتسويقه للأفراد الذين يعيشون في خالل سنوات الحرب الإرهافية على الإمامات لتحقيق المصلحة الوطنية الشاملة فيما يتعلق بدوره في تعزيز مسيرة

الموطنين في ظل العقوبات والحرار

لاستدام حصول الفحوم للموسم

عاصم خميس، وكيف ورارة التجارة

والنفط، وبشكل أعم، ضرورة العمل بشفافية والنظر

بشكل تجاري بين خالل رؤية ملائكة

السياسيين، ويعود إلى خالل رؤية ملائكة